نفط ، وقطن وسكر . ويمكن لها ان تبادلها ، ولكن على قاعدة السوق الأمبريالية ، لأن الدول غير المتطورة والدول المتطورة تعيش ازمات ، ولكن « الجوع والبؤس في الأولى هما وليد أنتاج ضعيف التطور وجدب هائل في المنتجات . اما في النظام الرأسمالي فتأتي الأزمات عن طريق زيادة الأنتاج ، من فيض « نسبي » في البضائع المنتجة »(٧) .

سوء اللغة وسوء الفهم

« ثلاث » تتكرر في كل مقال ، او دراسة تكتب . التضخم ، التدهور في الميزان التجاري ، تخفيض سعر الليرة الزاحف ، وغير الزاحف ، دون خشية من تهمةالتسرع ، أو خرق أصول المنهج ، وأستباق النتائج ، أستطيع الأدعاء أن « الأمراض » التي تعاني منها اسرائيل دليل عافية أقتصادية والصلة بين التضخم وتدهور الميزان التجاري وسعر الليرة صلة جدلية ، وهدفها معالجة الأزمة من خلال تعميقها ، بكلمة أخرى ان التضخم الذي تعاني منه أسرائيل ، في هذه المرحلة بالذات،ليس نوعاً من « انفلات الغدد » بل سياسة اقتصادية حازمة تمارسها الحكومات الأسرائيلية المتعاقبة منذ ١٩٧٣ (منتصف ١٩٧٣ وليس بعد حرب تشرين). بكلمة اخرى ، فأن الأمراض الثلاثة هي في حدود سيطرة المخطط الأقتصادي الأسرائيلي . وهي مسألة مختلفة تمام الأختلاف عما اذا كانت مرضا مزمنا .

ان أصدار حكم بشأن « أمراض » اسرائيل الأقتصادية ، يستدعي البحث عن لغة صحيحة للتداول ، يستدعي البحث عن أسباب الظاهرة المرضية معرض الخلاف ، البحث في النتائج القريبة والبعيدة لها ، البحث في مقدار صلتها بما عداها من ظواهر مرضية ، ، وعما اذا كانت العلاقة التي تربط بين ظاهرة وأخرى علاقة المرض المترتب على مرض آخر ، أم العملية الجراحية التي يستدعيها مرض ما ، ومن هنا ضرورةالتمييز بين « الأنواع » المختلفة للتضخم .

التضخم والأنتفاخ

يعرف التضخم بأنه « أرتفاع عام في أسعار السلع وعناصر الأنتاج»(٨) «الذي ينتج عن أختلال العلاقة بين كمية الأنتاج المعد للأستهلاك وحجم الطلب عليها معبرا عن هذا بالقدرة الشرائية للمستهلكين . وبكلمة أخرى الحصول على كمية من السلع مقابل مقدار معين من النقود اقل من الكمية التي كان من الممكن الحصول عليها سابقا لقاء نفس الكمية من النقود . وفي هذه الحالة تلعب النقود كوسيط للتبادل دور« القيمة المختزنة »(٩)،أي أنهبدلا من الأحتفاظ بسيارة مثلا ، يحتفظ بما يعادل قيمتها نقداً ، وبذلك تؤدي النقود وظيفة تحديد قيمة السلع ، وحين ترتفع أسعار السلع ، فأن هذا لا يعني أن قيمتها الأستعمالية قد ازدادت ، بل يعني أن القدرة الشرائية للنقد قد انخفضت . وفي هذه الحالة يؤدي تخفيض العملة وتترتب عليه النتائج نفسها التي يؤدي اليها التضخم أي أنخفاض القدرة الشرائية للعملة المحلية ، ولكن مع فارق جوهري بين الوضعين : لأن أثر تخفيض العملة يمس بشكل مباشر علاقات البلد المعني مع الخارج ، وبشكل ثانوي وضع المستهلك ، في الداخل ، والعكس صحيح لناحية أثر التضخم حيث يقع أثره المباشر على وضع المستهلك في الداخل .